

وُشْر

أخبـار مصر





25.0% المهن الطبية

25.0% هيئات التمريض

25.0% زيادات مالية

25.0% السياسي

ندوة لمعارضين مصريين بالقاهرة تحذر من "انفجار مجتمعي" بسبب موجة الغلاء وتراجع الأداء السياسي

(سياسي . درب)

في إطار الاحتفالات بالذكرى الـ 13 لثورة يناير، عقد حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، ندوة بمقره الرئيسي بالقاهرة حول التحديات التي تواجهها يناير وكيفية الخروج من الحصار وتهميش الحياة السياسية في مصر.

وشارك في الندوة عدد من الشخصيات العامة والخبراء والقيادات اليسارية من بينهم الدكتور عبدالجليل مصطفى والدكتور نعمان نوفل والدكتور أشرف راضي وأكرم إسماعيل القيادي بحزب العيش والحرية، عبدالعزيز الحسيني نائب رئيس حزب الكرامة، محمد فاروق عضو المكتب السياسي بحزب الكرامة، وصلاح عدلي القيادي بالحزب الشيوعي المصري، أشرف راضي المستشار السياسي لحزب المحافظين.. بالإضافة إلى عدد من قيادات حزب التحالف الشعبي الاشتراكي وعلى رأسهم مدحت الزاهد رئيس الحزب وإلهامي الميرغني نائب رئيس الحزب والدكتور زهدي الشامي رئيس مجلس الأمناء والدكتور طه طنطاوي والمهندس ممدوح حبشي ونجوى عباس أعضاء المكتب السياسي.

وأعرب المشاركون عن تخوفهم من حدوث "انفجار مجتمعي" يُعمق أزمات البلاد، في ظل حالة الغضب المتنامي من المواطنين بسبب الموجة العاتية لارتفاع الأسعار وتردي الأوضاع المجتمعية وتراجع الأداء السياسي للنظام على المستويين الداخلي والخارجي.. مشيرين إلى أن ما سبق ثورة يناير من حراك تجسد في شكل اضطرابات عمالية أو احتجاجات سياسية قادت حركة كفاية ثم الجمعية الوطنية للتغيير إلى جانب حركة 6 أبريل، جعل من يناير ثورة تتمتع بجانب كبير من السلمية وهو على عكس الوضع الراهن بإقصاء "السياسة" كأحد محركات المجتمع واستدعائها فقط في بعض الأوقات للحصول على غطاء من الشرعية.

عن أهمية العمل النقابي والتحرك الاجتماعي والاقتصادية

وقال عبدالعزيز الحسيني، نائب رئيس حزب الكرامة، إنه "في البداية هناك ضرورة لتحرير صورة ثورة يناير مما شابها من اتهامات باطلة خاصة الأكاذوبة التي تم الترويج لها بشكل واسع والتي تتهمها بأنها ثورة (حُركت من الخارج) كذلك أكاذوبة أن الثورة تسببت في أضرار اقتصادية لمصر".

ويشير الحسيني إلى أنه "لدحض هذا الكلام، أقول إنه لم يتم مهاجمة أي طرف في ميدان التحرير سوى السفارة الإسرائيلية، والبلد الوحيد الذي هُتف له كان فلسطين، وبالتالي هذا خط واضح للثورة.. وهو خط لا يُمكن تحريكه من الخارج وعلى الأخص من الولايات المتحدة التي أبدت دعماً غير مسبوق لكل ما هو إسرائيلي وتجلّى ذلك فيما تلى طوفان الأقصى، هذا بالإضافة إلى أنه لا يمكن تحريك ثورة في بلد لها عاداتها وتقاليدها وجذورها التاريخية".

ونبه الحسيني إلى أنه "يجب أن نعترف أن هناك الآن ضعف شديد في القوى المدنية الديمقراطية، وأرى أن محاولة البداية تُحتم على أصحاب المصلحة على تشكيل تجمعاتهم التي تعبر عن مصالحهم (الاجتماعية والاقتصادية) لأنها قلب السياسة".. مشيراً إلى أهمية العمل النقابي في مصر وهو ما تغيب عنه المعارضة بشكل كبير، مضيفاً في الوقت ذاته أن "اليوم أصبح هناك إدارك من ما يسمى بـ(الدولة العميقة) لأهمية النقابات لذا سعوا بكل قوة للسيطرة عليها، وبالتالي يجب أن يكون هناك دعم للعمل النقابي".

إلى جانب أهمية الانتباه إلى العمل النقابي، يشير الحسيني إلى أنه يجب تشكيل تحالفات سياسية تضع نصب أعينها الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية ”وهناك بعض القضايا التي يمكن أن يجتمع المواطنون حولها مثل قضية مناهضة التطبيع“.

من جانبه، يلفت القيادي صلاح عدلي النظر إلى أن تاريخ الثورة المصرية في العصر الحديث مر بمراحل كثيرة حيث بدأ بثورة عرابي مرورا بثورتي 1919 و 1952 وصولا إلى ثورة يناير، وكل هذه الحركات لم تسفر عن تحقيق كامل لكافة المطالب، وبالتالي مازال هناك الكثير ليتحقق.

ويضيف عدلي أن ”هناك جوانب كثيرة يمكن أن تتجه إليها المعارضة بخلاف الجانب السياسي، فالجانب السياسي وحتى الجانب الوطني لا يحظيان بكثير من الدعم الشعبي، على عكس الجانب الاجتماعي والاقتصادي“.

ويشدد عدلي، خلال مداخلة، على أن ”أخطر ما واجه هذه الثورة كان سرقة الثورة وإهدائها إلى جماعة الإخوان المسلمين، وأرى أن أي تحالف مع الجماعة في المستقبل هو ضربة في مقتل للمعارضة المدنية في مصر، ويجب أن نُحذر منها“.. منبهاً إلى أن قوى اليسار كانت هي الخاسر الأكبر من حيث التأثير في الثورة أو الاستفادة منها، وبالتالي أرى أن هناك ضرورة لوجود يسار متحد وقوي، وأقصد باليسار المعنى الواسع الذي يشمل جميع أطياف الفكر الاشتراكي والناصري، على أن يتم صياغة هذه التحالف في صورة مبسطة استعداداً للحظة التغيير“.

عن أفق الخروج والحاجة إلى دراسة ”اللجان الشعبية“

المستشار السياسي لحزب المحافظين، أشرف راضي، يقول إن كتاب ”أفق الخروج“ الذي ضم عدداً من آراء الخبراء يؤكد أن المعارضة لديها برنامج سياسي اقتصادي للخروج من الأزمة على عكس ما تروج السلطة، لأن هذا الكتاب يضم تصورات حول كيفية التعامل مع الأزمة وطريقة الخروج منها.

ودعا أشرف راضي إلى عقد سلسلة من الندوات والحوارات حول التصورات الموجودة في كتاب أفق الخروج بالأحزاب السياسية المصرية لتحويلها إلى برامج عملية.

وأشار راضي إلى أن: كل المحللين والخبراء يتحدثون عن أنه من المحتمل حدوث انفجار مجتمعي قوي، الآن ليس هناك قوى سياسية قادرة على احتواء الموقف إن حدث، على عكس ما كان موجوداً في ثورة يناير.. نحن بحاجة إلى أن تكون الأحزاب هي المرجعية الرئيسية لاحتواء الأوضاع.. ونحن في حاجة ماسة إلى دراسة ”اللجان الشعبية“ التي أنتجها الفكر الشعبي المصري عقب ثورة يناير.

لكن ممدوح حبشي، عضو المكتب السياسي بحزب التحالف الشعبي الاشتراكي، يرى أن ”مشكلتنا ليست مشكلة برامج، فما أسهل أن ننتج برامج، المشكلة في كيفية مجابهة هذا النظام“.. مضيفاً ”أنا أصر على عدم تسمية ما حدث في يناير ثورة، لأن الثورة تعني تغير هيكل في بنية الدولة.. لذلك أنا أفضل أن أسميها (انتفاضة يناير)“.

ويستكمل حبشي ”أرى أن هناك إمكانية حدوث انفجار، وتلك الإمكانية هي جوهر تجميع أطياف المعارضة، لأن تحرك الجماهير سيكون ضاغطاً على كل القوى التي مازال لديها أمل في إحداث تغيير ديمقراطي، وهو ما سيجبرها على التحرك سريعاً بين الجماهير“.

وينبه القيادي بحزب التحالف إلى خطورة ابتعاد الشباب عن ”التنظيم“، وهو ما حدث خلال يناير إذ أن ابتعادهم عن التنظيم ترك الأمر في النهاية بين يدي القوتين المنظميتين الوحيدتين، الإخوان المسلمين والمجلس العسكري.. مضيفاً ”الأمر مرشح للتكرار (لأننا دخلنا في حارة سد)، فهل يمكن للمعارضة أن تبلور أشكال تنظيمية تحتوي

الجماهير؟“.

الساعة آتية لا ريب فيها.. فهل المعارضة مستعدة؟

يرى محمد فاروق عضو المكتب السياسي لحزب الكرامة أن هناك في الوقت الحالي فرصة كبرى لتحقيق مكسب ضخم على مستوى الوعي، لافتاً إلى أن أهم دروس 25 يناير أنه ليس كل تغيير هو تغيير للأفضل وأن المنحدر ليس له قاع.

وشدد فاروق على أن أي تحرك بدون رؤية يمكن أن يتسبب في انهيار أكبر، لذلك يجب أن يكون هناك رؤية فعالة تجابه الانحسار الشعبي والجماهيري، وتعالج الرفض الجماهيري لفكرة الثورة بعد أن جربوا ذلك خلال ثورة يناير دون الوصول إلى حل جذري.

النخبة السياسية حالياً في مرحلة التيه لأنها تتحرك بدون أولويات، وبالتالي حينما تستدعي المعارضة إلى حضور حوار مثل الحوار الوطني بدون بوصلة واضحة لذلك ينتهي الحوار إلى ما انتهى إليه.. مشدداً في الوقت ذاته على ضرورة أن يكون هناك تحالف أوسع من قوى اليسار، لأنها القوى الوحيدة القادرة على التأثير في الجماهير بشكل فعال.

من جهته، يقول الخبير الاقتصادي إلهامي الميرغني، خلال كلمته، ”الحقيقة يدهشي أن يقال إن ثورة يناير خرجت بسبب صفحة على مواقع التواصل الاجتماعي أو بسبب مقتل أحد الشباب.. ففي دراسة عملت عليها إلى جانب الأستاذ الراحل عبدالغفار شكر كشفنا أنه خلال الفترة من 2000 إلى 2010 حدث أكثر من 11 ألف احتجاج، وكان هناك العديد من الحركات والتنظيمات التي تشكلت خلال تلك الفترة، وبالتالي كان هناك حراك سياسي لكنه لم يتبلور كتنظيم سياسي أو كحزب سياسي لمواجهة نظام مبارك“.

وأضاف ”عدم تكتل معارضي مبارك في تنظيم موحد له أهداف محددة، وضعنا في حرج بالغ في 11 فبراير، ففي حين رأى البعض أن الاعتصام بالميدان يجب أن يستمر لضمان عدم انحراف الثورة، رأى البعض الآخر أن هدف الثورة كان رحيل مبارك وهو ما تحقق بالفعل“.

أما فيما يتعلق بما يحدث حالياً، يقول الميرغني ”لتجاوز المرحلة الحالية لدينا قضيتين أساسيتين، قضية الوعي وقضية التنظيم.. إن بلورة أي حزب سياسي بحاجة إلى أدوات من تنظيمات ونقابات وحركات شعبية لكن كلها غائبة الآن، وبدون وضع خطة عمل حقيقية سنظل ندور في حلقات مفرغة وتُمنع حتى من لقاء الجماهير“.

ويختتم الميرغني ”نحن محاصرون في مجال سياسي مغلق، بينما نتجه إلى أزمة قوية للغاية، لكن علينا أن نستعد بحلول جذرية وقابلة للتنفيذ لأن الساعة آتية لا ريب فيها، وإن لم نكن مستعدين فنحن لا نستحق أن نلتحق بالجماهير“.

ويُعقب الدكتور طه طنطاوي عضو المكتب السياسي بالتحالف بالقول إنه ”في ظل الأزمة المستفحلة الحالية أرى أن هناك تغيير قادم لا محالة“، مشدداً على أهمية تشكيل تحالف واسع جدا تضم النقابات ومنظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى الأحزاب على أن يستثنى منه كل من التحق بالنظام، ويكون لهذه الجبهة قيادة واضحة وأهداف مبسطة ومحددة.

عن اليسار المكبل بالماضي.. وعن أهمية التغيير المعرفي

الدكتور نعمان نوفل، خلال كلمته، يرى أنه ليس هناك ”نموذج للثورة“ لكي نضرب به المثل، فخلال التاريخ

الإنساني، كل ثورة أنتجت البشرية كان لها شكل ولها ظروف مختلفة عن الأخرى.. كما أن الثورة ليست مجرد حدث ينتهي، لكنها حدث ممتد يتعرض لانتكاسات.. ونحن حالياً نعيش فترة الانتكاسة، فالقوى المعادية للثورة حالياً أكبر وأشد من القوى المؤيدة للثورة.

ويؤكد نوفل أن ”الوضع بالغ الصعوبة، لكن لا يعني أنه ليس هناك طريق للخروج، ونضرب على ذلك مثال بـ بينوتشييه في أمريكا اللاتينية الذي تزلزل حكمه رغم الديكتاتورية والقمع الذي ارتكبه“.

ويحذر نوفل من أن ”اليسار حالياً مكبل بتاريخ لم يعد موجوداً، فهو لم يطور أدواته ولا ثقافته، لذلك مازال يعيش في مأزق الطبقة العاملة من عمال وفلاحين، وعلينا الآن أن نقف وقفة جادة لأن القوى الاجتماعية التي تستند إليها الثورة يجب أن تكون قوى ذات وعي ديناميكي، وإذا أردنا أن يكون هناك تغيير حقيقي في مصر فيجب أن يكون هناك تغيير معرفي وعلى اليسار أن يتوجه إلى المجتمع بأكمله على اختلاف فئاته وتوجهاته“.

ويشدد نوفل على أنه ”علينا أن نجتهد في وضع نموذج للتغيير، لأن التغيير لا يتم ببرنامج موجود في الكتب والمؤلفات، وإنما يتم بوجود قدرة فاعلة على التنفيذ ومساعدة الجماهير على ابتكار أفكارها وتوجهاتها.. حالياً ليس هناك الحراك الدائم مثل ما سبق ثورة يناير من إرهابات، وغياب هذه الإرهابات حالياً يشكل خطراً كبيراً، لأن ما يعنيه ذلك هو (خطر التفجير)، تفجير غضب الشعب يمثل خطراً كبيراً لأنه حال حدوثه يخشى أن يتبعه إعلان أحكام عرفية واتخاذ إجراءات أكثر شدة وضراوة وهو ما يدخلنا في حالة من القمع الدموي“.

وينبه الدكتور عبدالجليل مصطفى إلى أنه خلال فترة ثورة يناير كانت هناك رغبة في الحصول على رضائها، حتى بعد فترة اكتشفت السلطة أن عليها إعادة تقييم قدرات الثورة، فبدأت في اتخاذ إجراءات لا تراعي الجماهير.. حتى على مستوى الاحتفاء الرسمي فقد بدأ في التراجع سنة بعد الأخرى.

ويقول الدكتور عبدالجليل مصطفى إن الإدارة في مصر الآن هي إدارة مكبلة بحيث أنها لا تستطيع أن تنتج إنتاجاً مستقلاً يتواءم مع المستحدثات، وهو ما يقيد المجتمع المصري بشكل تام بالإضافة إلى تقييد جميع المؤسسات العاملة في ظل رغبات محمومة في تكميم الأفواه.

ويحذر من أن ”الأزمة المستحكمة الآن وصلت إلى (لقمة العيش)، فالأسواق حالياً ليست في انتظار قرار الدولة بتعويم الجنيه فالأسواق اتخذت قرارها بتسعير مستقل“، مشدداً بالقول ”لا أظن أن الحراك الشعبي سيكون بعيداً لكن علينا أن نضع رؤية حول ما يمكن فعله لاحتواء ما سينتج عن ذلك“.

مجتمعات أضعف من السلطة.. وخطورة الاستدعاء للعبة ”الحوارات“

أما أكرم إسماعيل، القيادي بحزب العيش والحرية (تحت التأسيس) فيقول إن ما حدث في غزة خلال الآونة الأخيرة كشف أن جميع القوى المدافعة عن الديمقراطية في العالم هي قوى هامشية جداً، وبعيدة عن مراكز السلطة، فمراكز السلطة في الغرب معادية في الحقيقة للديمقراطية، وبالتالي علينا ألا نعلم الثورة المصرية، وإنما يجب أن ننظر إلى الظروف والملابسات التي أحاطت بها، كما ثورات الربيع العربي حدثت في وقت ليست المجتمعات فيه جاهزة للتحويل الديمقراطي.

وأردف إسماعيل ”الحياة السياسية مشكلتها الحالية والقائمة منذ سنوات أن المجتمع بكل تشكيلاته أضعف من السلطة، وهذا أنا أتهم فيه بشكل مباشر ثورة يوليو التي قوضت قدرة الجماهير على تنظيم أنفسهم“.

واستكمل ”في ظل كل ذلك، ما الحل؟، أنا أرى أن تفكيك قبضة هذا النظام ستحدث، وعلينا أن ننحاز فيها إلى

توجهات الجماهير، وعلينا أن نعتبر ان توجهات الناس هي مجال حركتنا وفاعليتنا.. وأخطر ما يواجهنا هو احتواء المعارضين تحت لواء ما قد يُسمى بـ(صراع الأجهزة) أو استدعائنا للعبة الحوارات في وقت تسير فيه البلاد إلى مسار اقتصادي مجنون“.

ويختتم مدحت الزاهد رئيس حزب التحالف الشعبي بالتعقيب قائلاً إن ”الأصل لدينا ليس البناء على التوقعات المستقبلية، وإنما استيفاء الأساسيات المنقوصة التي تتمثل في العمل القاعدي، والانتباه إلى فكرة تأكيد قيمة العمل اليومي البسيط المتمثل في التنظيم الجماهيري“.

ويشير الزاهد إلى أن ”نتيجة التجريف السياسي الطويل وغياب العمل الجماهيري، انفضت الميادين بعد ثورة يناير عقب رحيل مبارك، وربما لو كان هناك أشكال تنظيمية متماسكة كان الوضع قد اختلف بالعمل على بناء نظام وليس الاكتفاء برحيل شخص“.. مشيراً ”في تقديري فإن أغلبية النخبة المعروفة الموجودة حالياً لم تعد صالحة“.

وتحدث الزاهد عن ضرورة التغلب على معوقات العمل العام والابتعاد عن سلبياتها خاصة ما يتعلق بـ”قاهرة التنظيمات“، وتمركزها في العاصمة فحسب، مشدداً على أهمية بناء تلاحم مع الجماهير في الفترة المقبلة.

السبت المقبل.. النظر في أوامر تجديد حبس مئات المعتقلين في ٣٣ قضية سياسية

(تشريعي . درب)

بموجب القانون، يتم نظر تجديد حبس المتهمين أمام نيابة أمن الدولة العليا لمدة 10 جلسات بواقع جلسة كل 15 يوماً، وعقب هذه المدة تنتقل سلطة تجديد الحبس إلى محكمة الجنايات بنظر جلسة كل 45 يوماً.

وكانت مؤسسات حقوقية وأحزاب سياسية قد طالبت في أكثر من مناسبة وأخرها ”الحوار الوطني“ بغلق ملف المحبوسين احتياطياً في قضايا سياسية وإطلاق سراح جميع سجناء الرأي والسياسيين والمحبوسين بسبب التعبير عن رأيهم.

أرقام القضايا:

– 630 لسنة 2017

– 930 لسنة 2019

– 1781 لسنة 2019

– 460 لسنة 2020

– 864 لسنة 2020

2020 لسنة 865 -

2020 لسنة 955 -

2020 لسنة 968 -

2020 لسنة 1018 -

2020 لسنة 2119 -

2021 لسنة 878 -

2021 لسنة 2032 -

2021 لسنة 2213 -

2021 لسنة 2407 -

2021 لسنة 2467 -

2021 لسنة 2976 -

2022 لسنة 40 -

2022 لسنة 330 -

2022 لسنة 440 -

2022 لسنة 670 -

2022 لسنة 1233 -

2022 لسنة 1564 -

2022 لسنة 1576 -

2022 لسنة 2031 -

2022 لسنة 2184 -

2022 لسنة 2514 -

2023 لسنة 88 -

2023 لسنة 203 -



– 352 لسنة 2023

– 1976 لسنة 2023

– 2064 لسنة 2023

– 2124 لسنة 2023

– 2154 لسنة 2023

تصاعد الإضرابات العمالية في مصر للمطالبة بزيادة الأجور وصرف المستحقات المتأخرة

(اقتصادي . العربي الجديد)

على مدار الأيام الأخيرة الماضية، انتشرت الإضرابات العمالية في أكثر من مصنع وشركة ومؤسسة في مصر للمطالبة بزيادة الرواتب، أو صرف مستحقات مالية متأخرة، أو تحسين أجور العاملين والموظفين.

ورصدت منظمات حقوقية تظاهر العاملين والموظفين في شركة سيراميك "الفراغنة" في ساحة الشركة بمنطقة كوم أوشيم الصناعية بمحافظة الفيوم، أواخر شهر يناير/كانون الأول الماضي، مطالبين بزيادة رواتبهم وإقرار زيادة الحد الأدنى للأجور التي وافقت عليها الحكومة المصرية، مؤخرًا، للعاملين في القطاع الخاص.

ومنع العاملون والموظفون صاحب المصنع من مغادرة مقر الشركة لرفضه زيادة رواتبهم، مطالبين برفع الحد الأدنى للأجور ليصل إلى 3500 جنيه، وهي الزيادة التي كان من المفترض أن تطبق بداية من أول العام. كما رفض العاملون والموظفون عرض صاحب الشركة بالاكْتفاء بصرف العلاوة الدورية، واحتجوه في إحدى الغرف، حتى حضر محافظ الفيوم أحمد الأنصاري، الذي دخل في مفاوضات مع صاحب الشركة للوصول إلى حل ينزع فتيل الأزمة، وسط إصرار من العمال على مطالبهم.

وفي السياق ذاته؛ أضرب عمال الشركة التركية للملابس "تي أند سي جارمنت"، في مدينة العبور بمحافظة القليوبية، عن العمل منذ التاسع عشر من يناير/كانون الأول، للمطالبة برفع أجورهم، وزيادة المنحة السنوية بشكل منتظم، وتثبيت العمالة المؤقتة.

كما تجددت أزمة العاملين في شركة "يونيفرسال" بعد إقدام الإدارة على بيع الشركة مع عدم صرفها المستحقات المالية لعمال المجموعة البالغ عددهم قرابة ثلاثة آلاف عامل، ومع تراجعها عن اتفاقية العمل الجماعية التي وقعتها في مكتب وزير العمل في أكتوبر/تشرين الأول 2022.

وفي هذا السياق، أصدر اتحاد تضامن النقابات العمالية بيانًا طالب فيه بربط الأجر بالأسعار، بعد أن "تدهورت الأحوال المعيشية بشدة لجميع أصحاب الأجور، وفي مقدمتهم العمال في قطاع العمالة غير المنتظمة وعمال القطاع الخاص، الذين يشكلون معظم العمالة المصرية، وأصحاب المعاشات".

ما طالب الاتحاد بتكثيف جهود العمال في القطاع الخاص والعمالة غير المنتظمة، لإنشاء نقاباتهم بإرادتهم الحرة لتمثيل عمالهم، وهو ما يكفله الدستور والقانون.

وقال الاتحاد إن "تحقيق هذه الأهداف المشروعة مرهون بإرادة واعية تدعم عمال مصر وجهودهم في تسيير العملية الإنتاجية، وتضامن عمالي يعمل من أجل تحقيقها، دون إهمال أية مطالب عمالية أخرى تتعلق بالحقوق في التثبيت والأمان الوظيفي، أو بالرعاية الصحية أو بتوفير شروط وظروف عمل إنسانية".

مصر تدين الهجوم الإرهابي في باكستان: خالص التعازي لأسر الضحايا

(سياسي . المصري اليوم)

أدانت مصر بأشد العبارات، في بيان صادر عن وزارة الخارجية الهجومين الإرهابيين اللذان وقعا قبيل موعد انعقاد الانتخابات الباكستانية العامة مما أسفر عن مقتل واصابة عدد من الضحايا من أبناء الشعب الباكستاني الشقيق.

وأعربت مصر، حكومةً وشعباً، عن خالص تعازيها وصادق مواساتها لحكومة وشعب جمهورية باكستان الإسلامية الشقيقة في هذا المصاب الاليم ولأسر الضحايا، متمنيةً سرعة الشفاء لكافة المصابين.

كما جددت مصر التأكيد على موقفها الراسخ الرافض لكافة اشكال العنف والإرهاب، ودعوته لكافة الدول لتجفيف منابع تمويل الإرهاب أو إيوائه، مؤكدة تضامنها الكامل مع باكستان في مواجهة تلك الأحداث

الأزهر يدين هجوم مقديشو ويطالب المجتمع الدولي بالتكاتف للقضاء على الإرهاب

(ديني . القاهرة 24)

أدان الأزهر الشريف، الهجوم الإرهابي الذي استهدف سوقاً شعبيّاً بالعاصمة الصومالية مقديشو، وأسفر عن سقوط عدد من القتلى والجرحى.

وأكد الأزهر رفضه لهذه الجريمة النكراء، التي تخالف تعاليم جميع الشرائع والأديان السماوية والقوانين والأعراف الإنسانية والأخلاقية، وتؤكد تجرد مرتكبيها من كل مظاهر الرحمة والإنسانية، مطالباً المجتمع الدولي بالتكاتف للقضاء على كل مظاهر هذا الإرهاب الخبيث.

وأعرب الأزهر عن خالص تعازيه وصادق مواساته للصومال؛ قيادة وشعباً، ولأهالي الضحايا، داعياً الله - عز وجل - أن يتغمّدهم بواسع رحمته، وأن يَمُنَّ على المصابين بالشفاء العاجل. "إنا لله وإنا إليه راجعون".

مدبولي: ندرس عروضاً استثمارية توفر موارد ضخمة من النقد الأجنبي

(اقتصادي . جريدة الوطن)

قال الدكتور مصطفى مدبولي، إن مجلس الوزراء شكل لجنة قانونية وفنية لدراسة عروض استثمار في مشروعات مهمة؛ من المقرر أن تُدر موارد ضخمة من النقد الأجنبي، لافتاً إلى أن الحكومة استعانت بمكتب محاماة عالمي لإعداد الصياغات النهائية بشأن اتفاقات وعقود المشروعات، نظراً لأن هناك تفاصيل مالية وقانونية وفنية كثيرة.

وأضاف مدبولي خلال كلمته في اجتماع الحكومة اليوم، أنه عقب الانتهاء من المفاوضات مع المستثمرين قريباً سيتم الإعلان عن كامل التفاصيل، مؤكداً أن المشروعات الاستثمارية الكبرى تسهم في تحقيق مُستهدفات الدولة في التنمية، وتوفير مئات الآلاف من فرص العمل، وتشغيل الشركات المصرية، وانتعاش قطاع الصناعة، وستحقق نقلة نوعية ومزايا متعددة للدولة المصرية.

وأوضح أن مجلس الوزراء هو فقط المنوط به الإعلان عن تفاصيل هذه المشروعات الاستثمارية الكبرى، بعد الانتهاء من تفاصيلها.

الزراعة: تحصين أكثر من 1.3 مليون رأس ماشية ضد الجلد العقدي وجذري الأغنام

(مجتمعي . مصراوي)

واصلت الهيئة العامة للخدمات البيطرية تقديم خدمات الحملة القومية الأولى لعام 2024 لتحصين الأبقار والماعز والأغنام ضد الجلد العقدي وجذري الأغنام.

وقال الدكتور إيهاب صابر، رئيس الهيئة العامة للخدمات البيطرية بوزارة الزراعة، إن الحملة بدأت 27 يناير الماضي بجميع محافظات الجمهورية بهدف الحفاظ على الثروة الحيوانية من الأوبئة.

وأوضح أنه تم تحصين حوالي مليون و310 آلاف و62 رأس ماشية من الأبقار والجاموس والأغنام والماعز ضد مرض الجلد العقدي وجذري الأغنام منذ بداية الحملة حتى 7 فبراير 2024.

وزير الصحة يبحث مع ممثلي «كوجناس الدولية» سبل تطوير منظومة التعليم الفني الصحي

(تعليم وجامعات . الأهرام)

عقد الدكتور خالد عبد الغفار، وزير الصحة والسكان، اجتماعا اليوم الخميس، مع ممثلي هيئة كوجناس الدولية للتعليم، بحضور الدكتورة علا خيرالله رئيس قطاع التدريب والبحوث، والدكتور أحمد الجوهري مستشار وزير الصحة والسكان للمعاهد الفنية، والدكتور تيمو تيهاكوس مدير العمليات بهيئة كوجناس الدولية للتعليم، وذلك بديوان عام وزارة الصحة والسكان بالعاصمة الإدارية الجديدة.

وفي مستهل الاجتماع رحب الوزير بأعضاء كوجناس الدولية للتعليم، مشيرا إلى أن وزارة الصحة والسكان تسعى دائما لتطوير منظومة التعليم الفني الصحي، وتقديم كافة سبل الدعم لما له من أهمية قصوى في الارتقاء ودعم المنظومة الصحية.

وأوضح الدكتور حسام عبد الغفار، المتحدث الرسمي للوزارة، أن الاجتماع ناقش خطط التعاون بين الجانبين لرفع كفاءة التعليم الفني، من خلال برنامج في مجالي التمريض والأشعة وفقا للنموذج الألماني.

وأشار "عبد الغفار"، إلى أن الاجتماع تضمن عرض مذكرة تفاهم بين الوزارة وهيئة كوجناس تنص علي وضع خطة عمل لمشروع تجريبي، يشمل التعاون في عدة مراحل منها، دراسة الاحتياجات، تقديم البرنامج التدريبي من الجانب الألماني، وتقييم الطلاب، وتطبيق الجودة الشاملة.

وأضاف "عبد الغفار"، أن أهداف المشروع تتضمن، تطوير الرعاية الصحية المرتبطة بالبرامج المهنية في مصر وفقا لأحدث المعايير العالمية، ويؤهل البرنامج التدريبي الخريجين في الحصول علي شهادة دولية تؤهلهم للعمل دوليا، مشيرا إلى أنه خلال الفترة التجريبية للمشروع، سيقوم الجانبان بتحليل فرص الاستدامة المالية، والعمل علي ضخ مزيد من الاستثمارات.

وتابع عبد الغفار، أن وزارة الصحة والسكان تعمل علي دراسة الاحتياجات الصحية المستحدثة عالميا وحاجة سوق العمل بمصر لزيادة التخصصات الدراسية بالمعاهد الفنية الصحية، بما يضمن تخريج كوادر قادرة على العمل بكفاءة داخل وزارة الصحة والقطاع الخاص وتأهيلهم لسوق العمل.

الحكومة توافق على ضخ استثمارات إضافية لزيادة معدلات التنقيب عن البترول

(اقتصادي . جريدة الوطن)

وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه اليوم بمقر الحكومة بالعاصمة الإدارية على مشروعين لتعديل اتفاقيتي التزام بترولية ساريتين، بين الهيئة المصرية العامة للبترول، وعددٍ من الشركات العالمية والوطنية، للبحث عن البترول واستغلاله، في منطقتي غرب الدلتا البحرية العميقة بالبحر المتوسط، وشمال غرب أكتوبر بخليج السويس، بحد أدنى 8 آبار، وبمنح غير مستردة بقيمة مليون دولار، واستثمارات تقدر بنحو 232 مليون دولار.

ويهدف التعديل فيما يخص منطقة غرب الدلتا البحرية؛ إلى ضخ استثمارات إضافية للتنمية وزيادة معدلات الإنتاج

والاحتياجات التي يمكن استخراجها، ويهدف ما يخص منطقة شمال غرب أكتوبر إلى مد فترة عقود التنمية لـ10 سنوات وإضافة قطاعات جديدة.

وزيرة التضامن ونظيرتها التركية تتفقان على تنظيم معرض للتراث الحرفي بالبلدين

(سياسي . القاهرة 24)

التقت نيفين القباج، وزيرة التضامن الاجتماعي ورئيسة الدورة 43 لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ماهينور أوزدمير جوكتاش، وزيرة الأسرة والخدمات الاجتماعية بدولة تركيا، وذلك على هامش فعاليات المنتدى العربي للتنمية الاجتماعية متعددة الأبعاد بالدوحة.

وتناول اللقاء بحث أوجه التعاون بين البلدين في مجالات الأسرة والخدمات الاجتماعية للأطفال والمرأة وذوي الإعاقة، وكبار السن خاصة فيما يتعلق بالقواعد المنظمة والخدمات المقدمة، كما تم مناقشة إعداد مذكرة تفاهم بين الوزارتين تشمل أوجه التعاون في مجالات الخدمات الاجتماعية.

كما شهد اللقاء مناقشة سبل التعاون بين الجانبين فيما يتعلق بقطاع التمكين الاقتصادي والمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، خاصة فيما يتعلق بالقطاع غير الرسمي، بالإضافة إلى الاتفاق على التعاون في مجال الحرف اليدوية والتسويق عبر الإنترنت، مما يعود بالفائدة على المنتجين، وتنظم معرض للحرف اليدوية يعرض المنتجات التراثية في كلا البلدين.

وأشادت وزيرة الأسرة والخدمات الاجتماعية في دولة تركيا، بجهود الهلال المصري فيما يقدمه من جهود لإغاثة الأشقاء في قطاع غزة، والتعاون مع المنظمات الأممية والدولية، وكذلك تعاونه مع نظيره التركي، متقدمة كذلك بالشكر للدولة المصرية لدعمها تركيا خلال أحداث الزلزال الذي ضرب تركيا العام الماضي.

كما تناول اللقاء استعراض البرامج الوقائية التركية الموجهة للفئات الأولى بالرعاية، فضلا عن تقديمهم الدعم التعليمي والنفسي والاجتماعي للأطفال الذين يقيمون في مؤسسات الرعاية.

السياسي يوجه بزيادة بدل المخاطر للمهن الطبية من 250 إلى 300 جنيه

(اقتصادي . البوابة نيوز)

وجه الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكومة بتخصيص 4,5 مليار جنيه لإقرار زيادة إضافية لأعضاء المهن الطبية وهيئات التمريض تتراوح من 250 إلى 300 جنيه في بدل المخاطر للمهن الطبية، وزيادة تقترب من 100% في بدل السهر والمبيت.

وعقد الرئيس عبد الفتاح السيسي اجتماعاً اليوم مع الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، والدكتور محمد معيط وزير المالية.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، المستشار الدكتور أحمد فهمي، أن الرئيس اطلع خلال الاجتماع على تطورات الوضع الاقتصادي العام، وإجراءات الحكومة لضبط أسعار السلع والخدمات بالأسواق، والحد من التضخم، وتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي.

وذكر المتحدث الرسمي أن الرئيس وجه الحكومة ببذل أقصى الجهد لتخفيف الأعباء المعيشية عن المواطنين بشكل عاجل، واحتواء أكبر قدر من تداعيات الأزمات والاضطرابات الاقتصادية الخارجية وتأثيراتها الداخلية، مؤكداً متابعته المستمرة والدقيقة لأحوال المواطنين وحرص الدولة على تكثيف جميع الجهود في هذا الاتجاه.